الباب السادس
صرف الحقوق التأمينية

الفصل الأول
مستندات وإجراءات صرف الحقوق التأمينية

مادة (١٧٢)

- يقدم طلب صرف الحقوق التأمينية على أى من النماذج الآتية:
- ١- طلب صرف الحقوق التأمينية للمؤمن عليه على النموذج رقم (١٠٩) المرفق.
 - ٢- طلب صرف الحقوق التأمينية لحالات المستفيدين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش على النموذج رقم (١١٩) المرفق.
 - ٣- طلب صرف الحقوق التأمينية للإخوة والأخوات على النموذج رقم (١١٩) مكرر) المرفق.
 - ٤- طلب صرف المعاش لحالات الاستحقاق بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش على النموذج رقم (١٧٢) المرفق.

مادة (١٧٣)

على أجهزة شئون العاملين بوحدة الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام في حالة حدوث إحدى الوقائع المنهية للخدمة إبلاغ جهاز التأمين الاجتماعي كتابة خلال أسبوع من تاريخ العلم بالواقعة دون تعليق ذلك على صدور قرار إنهاء الخدمة وعلى جهاز التأمين الاجتماعي استيفاء كافة مستندات ملف التأمين الاجتماعي وفقا لأحكام الباب الأول وإرساله إلى الصندوق المختص خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء الخدمة. وعلى الصندوق المختص فور ورود ملف التأمين الاجتماعي اتخاذ الإجراءات الآتية:

- ١- التحقق من استيفاء ملف التأمين الاجتماعي وفقا للباب الأول.
- ٢- تقدير و صرف الحقوق التأمينية بصفة نهائية وفقا لأحكام القانون مع مراعاة خصم ما سبق صرفه من سلفة معاش بمعرفة صاحب العمل.
- ٣- إخطار صاحب الشأن بقيمة الحقوق التأمينية المستحقة له بصفة نهائية وفقا لأي من النموذجين رقمي (١٧٣) و (١٧٣) مكرر) المرفقين.

وإذا تأخر صرف مستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه نتيجة لعدم إرسال الملف إلى الصندوق المختص فى الموعد المحدد أو لعدم إستيفاء صاحب العمل المستندات المشار إليها بالمادة (٥) يرجع الصندوق المختص على صاحب العمل بقيمة المبالغ الإضافية التى إتزم بصرفها للمؤمن عليه أو المستحقين عنه نظير التأخير فى الصرف وفقاً لأحكام المادة (١٤١) من قانون التأمين الإجتماعى.

مادة (١٧٤)

إذا قام صاحب العمل بخصم نفقة شرعية من راتب المؤمن عليه فعليه التأشير على الصورة التنفيذية للحكم الصادر بالنفقة الشرعية بما يفيد قيمة ما تم صرفه منها وتاريخ الصرف مع بيان قيمة المتجمد من النفقة حتى تاريخ إنتهاء الخدمة.

وعلى الصندوق المختص خصم متجمد النفقة من الحقوق التأمينية فى الحدود الجائز الحجز عليها قانوناً.

ويستمر صرف النفقة خصماً من المعاش دورياً إلى مستحقها إلى أن تنتهى مدتها أو وفاة المحكوم عليه بها، ولا يترتب على وقف صرف المعاش نتيجة عدم تقدم صاحب المعاش للصرف إيقاف صرف النفقة، ولا يجوز خصم قيمتها من حقوق المستحقين فى حالة وجود متجمد النفقة إلا من المبالغ التى تعتبر تركة وتخصم فى هذه الحالة بكاملها.

وعلى مستحقى النفقة الإمتناع عن صرفها فور علمهم بوفاة المحكوم عليه بها ويؤخذ عليهم إقراراً بذلك عند بدء الصرف لهم.

مادة (١٧٥)

يلتزم المستحقون بإستيفاء بيانات نموذج طلب الصرف المعد لهذا الغرض فإذا تعذر إستيفاء بيانات بعضهم فيتم صرف النصيب المستحق لمن إستوفيت بياناته بإفتراض إستحقاق الذين لم يوقعوا على النموذج. وعلى الصندوق المختص بعد ورود ملف التأمين الإجتماعى إليه إخطار المستحقين الذين لم يوقعوا على النموذج بكتاب موصى عليه لإستيفاء البيانات الخاصة بهم وتسوية المستحقات بصفة نهائية بعد إستيفاء تلك البيانات.

الفصل الثاني
المستحقون في المعاش
وقواعد توزيع المعاش

مادة (١٧٦)

إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه تقاضى معاش وفقا للأنصبة المحددة بالجدول رقم (٣) المرفق بقانون التأمين الإجتماعى ويشترط للإستحقاق فى المعاش ألا يكون المستحق قد قام بقتل المؤمن عليه أو صاحب المعاش عمدا أو شارك عمدا فى قتله وذلك فى غير حالات الدفاع الشرعى.

مادة (١٧٧)

يقصد بالمستحقين الأرملة والمطلقة والزوج والأولاد والوالدين والأخوة والأخوات وذلك بمراعاة ما يلى:

١- الأرملة :

ويشترط لإستحقاقها ما يلى :

أ - أن يكون الزواج موثقا أو ثابتا بموجب حكم قضائى نهائى أو الإعلام الشرعى للحالات التى تكون قد جرت العادة فيها على عدم توثيق الزواج.

ب- أن يكون الزواج أو التصادق على الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليه أو صاحب المعاش سن الستين ويستثنى من هذا الشرط ما يلى:

١- حالات الزواج قبل ١/٩/١٩٧٥.

٢- حالة الزوجة التى كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد طلقها قبل بلوغه سن الستين أو بعدها ثم عقد عليها بعد بلوغه هذه السن سواء كان الطلاق رجعيا أو باننا.

٣- حالة الأرملة التى يتوافر فيها الشروط الآتية:

(أ) عدم وجود زوجة أخرى للمؤمن عليه أو صاحب المعاش

فى تاريخ زواجه منها.

(ب) عدم وجود مطلقة مستحقة طلقها رغم إرادتها بعد بلوغه سن

الستين وكانت لا تزال على قيد الحياة.

وتعتبر المطلقة طلاقا رجعيا فحكم الأرملة فالحالتين الآتيتين:

أ- المطلقة التى توفى عنها المؤمن عليه أو صاحب المعاش خلال فترة

عدتها والتى تقدر بمائة يوم من تاريخ الطلاق.

ب- المطلقة الحامل التي توفى عنها المؤمن عليه أو صاحب المعاش حتى تضع حملها.

٢- المطلقة:

ويشترط لإستحقاقها ما يلي:

- أ - أن يكون عقد الزواج موثقا أو ثابتا بحكم قضائي نهائى.
- ب- أن يكون الطلاق رغم إرادتها.
- ج- لم تنزوج من غيره بعد طلاقها منه.
- د - ألا تقل مدة الزواج عن عشرين سنة سواء كانت متصلة أو منفصلة وتتدخل فترة العدة من طلاق رجعى ضمن هذه المدة.
- هـ- ليس لديها دخل من أى مصدر يعادل قيمة إستحقاقها فى المعاش أو يزيد عليه وإذا قل هذا الدخل عن المعاش يربط لها معاش بمقدار الفرق وإذا كانت قيمة كل من الدخل والمعاش تقل عن الثلاثين جنيها يربط لها معاش بالمقدار الذي لا يجاوز معه الدخل والمعاش معا ثلاثين جنيها شهريا.

٣- الأرملة:

ويشترط لإستحقاقه ما يلي:

- أ - أن يكون عقد الزواج موثقا:
- ب- أن يكون الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليها أو صاحبة المعاش سن الستين ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية:
 - ١- حالة الزوج الذى كان قد طلق المؤمن عليها أو صاحبة المعاش قبل بلوغها سن الستين ثم عقد عليها بعد هذا السن.
 - ٢- حالات الزواج التى تمت قبل ١/٩/١٩٧٥.
 - ج- ألا يكون متزوجا بأخرى.

٤- الإبن:

ويشترط لإستحقاقه ألا يكون قد بلغ سن الحادية والعشرين ويستثنى

من هذا الشرط ما يلي:

- أ- الطالب بما لا يجاوز مرحلة الليسانس أو البكالوريوس بشرط عدم الإلتحاق بعمل أو مزاولة مهنة وعدم بلوغ سن السادسة والعشرين وأن يكون متفرغا للدراسة.
- ب- الحاصل على مؤهل بشرط عدم الإلتحاق بعمل أو مزاولة مهنة وعدم بلوغ سن السادسة والعشرين للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس أو الرابعة والعشرين للحاصلين على مؤهل أقل.

ج- العاجز عن الكسب ويثبت العجز عن الكسب بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحى على النموذج رقم (١٧٧) المرفق.

٥- البنت:

ويشترط لإستحقاقها ألا تكون متزوجة.

٦- الأخوة والأخوات:

ويشترط لإستحقاقهم توافر شروط إستحقاق الأبن أو البنت بالإضافة إلى الشروط الآتية:

أ- ألا يكون أى من أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش سبق إستحقاقه فى المعاش.

ب- ألا يكون للأخ أو الأخت دخلا من أى مصدر يعادل قيمة نصيبه فى المعاش أو يزيد عليه.

ج- ألا يكون للأخ أو الأخت والد أو ابن أو بنت متوسط دخولهم جميعا من أى مصدر يعادل قيمة معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو يزيد عليه، ولا يعتبر من هذا الدخل المعاش المستحق عن الغير.

٧- الوالدين، يستحقوا المعاش بدون شرط.

مادة (١٧٨)

يستحق المعاش إعتبارا من أول الشهر الذى تحققت فيه واقعه وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وإعتبارا من أول الشهر التالى لتحقق واقعة الإستحقاق فى الحالات الأخرى، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٤٠ من قانون التأمين الإجتماعى.

ويتم توزيع المعاش على المستحقين الذين تتوافر فيهم شروط الإستحقاق وفقا للأنصبة المحددة بالجدول رقم (٣) المرفق بقانون التأمين الإجتماعى.

وفى حالة وجود حمل مستكن ، يتم توزيع المعاش بإفتراض عدم وجوده وفى حالة إنفصاله حيا يتم إعادة توزيع المعاش من أول الشهر التالى لهذا التاريخ.

مادة (١٧٩)

إذا توافرت فى المستحق شروط الإستحقاق لأكثر من معاش طبقا لأحكام القوانين أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أو ٩٠ لسنة ١٩٧٥ أو ١٠٨ لسنة

١٩٧٦ أو ٥٠ لسنة ١٩٧٨ فلا يستحق إلا معاشا واحدا وتكون أولوية الإستهقاق وفقا للترتيب الآتى:

- أ - المعاش المستحق عن نفسه.
 - ب- المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة.
 - ج- المعاش المستحق عن الوالدين.
 - د - المعاش المستحق عن الأولاد.
 - هـ- المعاش المستحق عن الأخوة والأخوات.
- وإذا تساوت الأولوية فى الإستهقاق فىستهق المعاش الأسبق فى الإستهقاق.

وإذا نقص المعاش المستحق ذو الأولوية الأعلى عن المعاش ذو الأولوية الأقل أدى إليه الفرق، وإذا قلت قيمة كل معاش على حده عن مائة جنيه فيتم الجمع بين هذه المعاشات بما لا يجاوز هذا القدر. وإستهثناء مما تقدم:

- * يجمع الأولاد بين المعاشات المستحقة عن والديهم بدون حدود.
- * تجمع الأرملة بين المعاش المستحق لها عن نفسها والمعاش المستحق عن الزوج بدون حدود.
- * يجمع الأرملة بين المعاش المستحق له عن نفسه والمعاش المستحق عن الزوجة بدون حدود.
- * يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة عن شخص واحد بدون حدود.
- * يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة طبقا للقوانين المشار إليها والمعاش المستحق عن الشهيد بدون حدود.

مادة (١٨٠)

يوقف صرف معاش المستحق فى حالة الإلتحاق بأى عمل والحصول منه على دخل صافى يساوى قيمة المعاش أو يزيد عليه فإذا نقص الدخل عن المعاش صرف إليه الفرق من المعاش وإذا قلت قيمة كلا من المعاش والدخل عن مائة جنيه فيتم الحصول على الفرق من المعاش بما لا يجاوز هذا القدر.

ويقصد بالدخل الصافى مجموع ما يحصل عليه العامل مخصصا منه حصته فى إسهامات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء والمكافأة وتأمين المرض إن وجد والضرائب.

ويتم تطبيق حدود الجمع فى تاريخ إستهقاق المعاش أو فى تاريخ الإلتحاق بعمل ثم يتم مراجعة حدود الجمع فى يناير من كل عام. ولا يترتب على حصول العامل على إجازة خاصة أو إعارة لأى سبب من الأسباب إيقاف تطبيق حدود الجمع.

كما يوقف المعاش فى حالة مزاوله مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح لمدة تزيد على خمس سنوات متصلة وفى حالة ترك مزاوله المهنة يعود الحق فى صرف المعاش إعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ ترك المهنة.

واستثناء مما تقدم:

أ - يجمع المستحق بين المعاش المستحق وبين الدخل فى حدود مائة جنيه.

ب- تجمع الأرملة أو الأرملة بين المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة وبين الدخل بدون حدود.

مادة (١٨١)

يقطع معاش المستحق فى الحالات الآتية:

- ١- وفاة المستحق.
 - ٢- زواج الأرملة أو الأرملة أو المطلقة أو البنت أو الأخت.
 - ٣- بلوغ الأبن سن ٢١ سنة.
 - ٤- زوال حالة العجز بالنسبة للأبن أو الأخت.
 - ٥- بلوغ الأبن أو الأخت الطالب سن السادسة والعشرين وإستثناء من ذلك يستمر صرف معاش الطالب الذى بلغ السن المشار إليها خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة.
 - ٦- إنتهاء تفرغ الأبن أو الأخت الطالب وذلك بسبب إتحاقه بعمل أو مزاولته مهنة.
 - ٧- بلوغ الأبن أو الأخت الحاصل على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها سن السادسة والعشرين أو إتحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أيهما أسبق.
 - ٨- بلوغ الإبن أو الأخت الحاصل على مؤهل أقل من الليسانس أو البكالوريوس سن الرابعة والعشرين أو إتحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أيهما أسبق.
 - ٩- توافر شروط إستحقاق معاش آخر مع مراعاة أحكام المادة (١٧٩).
- ويقطع المعاش فى الحالة رقم (١) من أول الشهر الذى وقعت فيه الوفاة إلا إذا كان قد صرفه قبل الوفاة فيقطع من أول الشهر التالى لشهر الوفاة، ويقطع فى الحالة رقم (٩) من أول الشهر الذى حصل فيه المستحق على المعاش الآخر.
- كما يقطع المعاش فى الحالات الأخرى من أول الشهر التالى لتاريخ تحقق الواقعة الموجبة للقطع.

مادة (١٨٢)

يتم رد النصيب في المعاش الذي يقطع أو يوقف كلياً أو جزئياً نتيجة أعمال القواعد الواردة بالمواد السابقة على المستحقين من ذات الفئة أولاً وفي حالة عدم وجود مستحقين من ذات الفئة يتم الرد على المستحقين من الفئات الأخرى مع مراعاة الترتيب الآتي:

فئة المستحق الموقوف أو المقطوع معاشه	فئة المستحق الذي يرد عليه المعاش
الأرملة أو الأرملة أو المطلقة	١- الأولاد. ٢- الوالدان. ٣- الإخوة والأخوات.
الأولاد	١- الأرملة أو الأرملة أو المطلقة. ٢- الوالدان.
الوالدان	١- الأرملة أو الأرملة أو المطلقة. ٢- الأولاد. ٣- الإخوة والأخوات.

ويراعى عدم تجاوز نصيب المستحق الحد الأقصى لنصيبه المحدد بالجدول رقم (٣) المرفق بقانون التأمين الإجتماعي. وتطبق حدود الجمع عند تحديد مدى توافر شروط الإستحقاق أول مرة بغض النظر عما طرأ على نصيب المستحق من زيادات أخرى أو نتيجة الرد والأيلولة.

مادة (١٨٣)

يعود الحق في المعاش للأرملة أو الأرملة للطلاق أو الترمول ولم يتم الحصول على معاش عن الزوج الأخير من أى من صندوقى التأمين الإجتماعي أو الخزانة العامة أياً كانت قيمته. وفي جميع الأحوال إذا كان المعاش الذي سيعود الحق فيه قد سبق رده كله أو بعضه على باقى المستحقين فيخفف معاشهم بقيمة ما سبق رده عليهم من هذا المعاش.

مادة (١٨٤)

في حالة طلاق أو ترمول البنت أو الأخت أو عجز الأبن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ولم يسبق لأحد منهم إستحقاقه في المعاش يتم تحديد المعاش المستحق لهم بمراعاة ما يلي:
١- يقدر المعاش بما كان يستحقه بإفتراض توافر شروط الإستحقاق في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وذلك منسوبا إلى قيمة

معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش وما أضيف إليه من زيادات حتى تاريخ الإستحقاق.

٢- إفادة المستحق من حالات رد المعاش السابقة على تاريخ إستحقاقه وذلك بما لا يتجاوز كامل قيمة معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش.

٣- يتم تطبيق حدود الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل وذلك على أساس قيمة المعاش المستحق بعد تحديده وفقا للبندين (٢،١).

مادة (١٨٥)

في حالة زوال سبب إيقاف المعاش كله أو بعضه لأحد المستحقين يعاد توزيع المعاش بين جميع المستحقين في تاريخ زوال السبب وذلك مع مراعاة مايلي:

١- المعاش الذي سيعاد توزيعه يتحدد بمعاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش.

٢- لا يعتبر من يتقاضى معاشا دون المساس بحقوق باقى المستحقين من بين المستحقين الذين يعاد توزيع المعاش عليهم.

٣- إذا كان مستحق المعاش دون المساس بحقوق باقى المستحقين قد آل إليه جزء من معاش من زال سبب إيقاف معاشه فيتم إستنزال هذا الجزء.

مادة (١٨٦)

في حالة قطع معاش البنت أو الأخت للزواج أو قطع معاش الإبن أو الأخ لغير الوفاة أو الحصول على معاش آخر ذو أولوية أعلى يتم صرف منحة تساوى المعاش المستحق عن مدة سنة ويقدر المعاش وفقا لما يلي :

١- يقدر المعاش بقيمة المعاش المستحق عن الشهر الأخير.

٢- مراعاة جزء المعاش الذي آل إليه أو أستبعد من معاشه عند الصرف نتيجة تطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل.
ولا تصرف هذه المنحة إلا مرة واحدة.

الفصل الثالث أحكام خاصة بصرف المعاشات

مادة (١٨٧)

تصرف المعاشات والمبالغ المستحقة للقصر إلى والدتهم دون حاجة إلى صدور قرار وصاية فإذا لم توجد فيتم الصرف إلى الولى الشرعى فإذا لم يوجد فتصرف إلى من يتقدم بقرار تعيينه وصيا. ويستمر صرف معاشات القصر فى حالة بلوغهم سن الرشد إللمن كان يصرف إليه المعاش ما لم يتقدم أحدهم بطلب لصرف المعاش بإسمه. وإذا زادت قيمة المبالغ المستحقة للقصر دون متجمد المعاش على ٣٠٠٠ جنيه فيتعين التأشير على الشيكات المستخرجة بعدم الصرف إلا بعد الحصول على إذن من نيابة الأحوال الشخصية.

وفى جميع الأحوال تلتزم جهات الصرف بأن تخطر نيابة الأحوال الشخصية المختصة بقيمة المعاش والمبالغ المستحقة وإسم من تصرف إليه وعنوانه ودرجة قرابته للقصر فإذا قررت المحكمة أن يصرف المعاش أو تلك المبالغ لشخص آخر فعلى جهة الصرف إتخاذ الإجراءات الخاصة بتنفيذ ذلك القرار إعتبارا من معاش الشهر التالى لإخطار الجهة بالقرار.

مادة (١٨٨)

فى حالة تغيير الوصى أو القيم أو الولى أو الوكيل، يصرف المعاش لصاحب الشأن الجديد إعتبارا من معاش الشهر التالى للشهر الذى قدم فيه قرار الوصاية أو القوامة أو التوكيل وكذلك المعاشات التى لم تصرف حتى هذا التاريخ.

مادة (١٨٩)

يجب على الأبناء أو الأخوة الذكور عند بلوغهم سن الحادية والعشرين أو القائم بالصرف أن يقدموا إلى الجهة الملزمة بصرف المعاش إقرارا وفقا للنموذج رقم (١٨٩) المرفق.

مادة (١٩٠)

تصرف المعاشات من أى من الجهات الآتية تبعا لما تقرره الجهة الملزمة بالمعاش:

- ١- مناطق ومكاتب الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى، وللصندوق المختص الإتفاق مع جهات أخرى لإستخدام مقار بها لصرف المعاشات. ويجوز له توصيل المعاشات للمنازل للحالات التى يحددها مجلس الإدارة.
- ٢- الخزانة العامة بوزارة المالية.

- ٣- مكاتب هيئة البريد
٤- بنوك القرى.
٥- جهات العمل بالنسبة للعاملين السابقين بها والمستحقين عنهم وذلك بالنسبة لوحدات الجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام.
٦- بنك ناصر الإجتماعى.
٧- البنوك التجارية.
٨- خزائن مديريات الأمن.
٩- الحسابات الجارية بالبنوك وماكينات الصرف الآلى التابعة لها.
١٠- دفاتر التوفير والحسابات الجارية بالهيئة القومية للبريد وماكينات الصرف الآلى التابعه لها.
ويتحدد تاريخ صرف المعاشات إعتبارا من اليوم العاشر من كل شهر.
ويجوز لرئيسى الصندوقين تحديد تاريخ الصرف للقائم بصرف المعاش إعتبارا من التاريخ المحدد وفقا لما سبق وحتى نهاية شهر الإستحقاق.
ويجوز تقديم ميعاد بداية الصرف إذا كان أحد التاريخين المشار إليهما بالفقرة الأولى يصادفه إجازة رسمية أو مناسبة دينيه ويكون ذلك بالإتفاق بين رئيسى صندوقى التأمين الإجتماعى.
وتظل المعاشات صالحة للصرف وفقا للآتى:
(أ) حتى اليوم الخامس من الشهر التالي لشهر الاستحقاق بالنسبة للمعاشات المنصرفة من جهات الصرف المنصوص عليها فى البند (١).
(ب) حتى نهاية شهر الإستحقاق بالنسبة للمعاشات المنصرفة من جهات الصرف المنصوص عليها فى البنود من (٢) إلى (٥).
(ج) لمدة ثلاثة أشهر تالية لشهر الإستحقاق بالنسبة للمعاشات المنصرفة من جهات الصرف المنصوص عليها فى البندين (٦)، (٧).
(د) لمدة أربعة أشهر تالية لشهر الاستحقاق بالنسبة لخزائن مديريات الأمن مع مراعاة قيدها بعد اليوم الخامس من الشهر التالي لشهر الاستحقاق بحساب جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية وتصرف لمستحقيها اعتبارا من التاريخ المشار إليه خصما على هذا الحساب.
وعلى جهات الصرف رد المعاشات التى لم تصرف لمستحقيها حتى نهاية المدة المشار إليها فى موعد لا يتجاوز الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ إنتهاء مدة صلاحية الصرف.

وعلى الجهة المختصة صرف المعاشات المرتدة فور تقدم صاحب الشأن إليها بطلب مرفقا به إخطار من جهة الصرف يفيد عدم سابقة صرف المعاش.

يجوز صرف المعاشات بمقتضى توكيل على النموذج رقم (١٩٠) المرفق.

ولا يخل هذا التوكيل بصرف المعاش لصاحب الشأن بنفسه.

مادة (١٩١)

إذا حدث إختلاف غير جوهري فى إسم من يتولى صرف المعاش فى مستند إثبات الشخصية عن الإسم الوارد بشهادة الميلاد أو المدون بكشوف الصرف وجب عليه أن يتقدم بشهادة إدارية تثبت أن الإسمين لشخص واحد.

أما إذا كان الإختلاف جوهريا فيجب عليه إتباع القواعد العامة لتغيير الإسم.

مادة (١٩٢)

يتبع فى صرف المعاش أثناء وجود صاحبه فى السجن أحد الإجراءات الآتية:

- ١- أن يصرف المعاش إلى متولى شئون الأسرة أو أحد أفرادها الذى يحدده صاحب المعاش وذلك بإقرار منه يعتمده مأمور السجن الموجود به.
 - ٢- أن يودع بالحساب الجارى بإسم صاحب المعاش فى أحد البنوك بناء على طلب منه يعتمده مأمور السجن وموافقة البنك.
- وفى حالة تعيين قيم فتتخذ الإجراءات الخاصة بصرف المعاش إليه إعتبارا من معاش الشهر التالى لتاريخ تقديم قرار القوامة.

مادة (١٩٣)

تسوى الحقوق التأمينية على أساس مدد الإشتراك الثابتة بالملف التأمينى للمؤمن عليه فإذا كانت له مدد إشتراك لم تستوف بياناتها سويت الحقوق التأمينية على أساس المدد الثابتة فقط مع مراعاة مايلى:

- ١- لا يصرف تعويض الدفعة الواحدة إذا كان من شأن مراعاة المدة غير الثابتة إستحقاق معاش.
- ٢- فى حالة العجز أو الوفاة المنهى للخدمة أو ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة خلال سنة من تاريخ إنهاء الخدمة يؤدى للمؤمن عليه أو المستحقين عنه معاش العجز أو الوفاة بواقع ٦٥% أو على أساس مدة الإشتراك الثابتة لديه أيهما أفضل.

٣- يؤدي تعويض الدفعة الواحدة المستحق عن مدة الإشتراك الثابتة لدى صاحب العمل إذا لم يكن من شأن مراعاة المدة التي لم تستوف بيانات ضمها إستحقاق معاش.

وفي جميع الأحوال يلتزم صاحب العمل بأن يرفق بملف التأمين الإجتماعي الخاص بالمؤمن عليه صورة الخطاب المرسل إلى الصندوق المختص لموافاته بالبيان المعتمد لمدة الإشتراك السابقة. وعلى الصندوق المختص تحديد المبالغ المستحقة بصفة نهائية وصرف الفروق لذوي الشأن بعد استيفاء المستندات.

مادة (١٩٤)

تعتبر المبالغ المخصومة من الإشتراكات بالقدر الذي يزيد على المبالغ المستحقة وفقا للقانون في حكم الإشتراكات المتأخرة ويلتزم صاحب العمل برد قيمتها إلى الصندوق المختص مضافا إليها المبالغ الإضافية المقررة وفقا لحكم المادة (١٢٩) من قانون التأمين الإجتماعي.

مادة (١٩٥)

تعتبر المعاشات التي تصرف عن طريق إيداعها بالحسابات الجارية في أي من البنوك أو هيئة البريد أو بدفاتر التوفير بهيئة البريد قد تم صرفها بمجرد إيداعها بالحساب الجارى أو دفتر التوفير لصاحب الشأن. وتلتزم البنوك ومكاتب البريد برد المعاشات غير المستحقة التي أودعت بالحسابات الجارية أو بدفاتر التوفير والتي لم يتم صرفها. وتلتزم البنوك بإخطار كل من صندوقى التأمين الإجتماعي بجميع حالات أصحاب المعاشات والمستحقين الذين يصرفون معاشاتهم بموجب بطاقات الصرف الآلى كما تلتزم بإخطار الصندوق المختص بالحسابات الجارية التي لم يطرأ عليها حركة معاملات لمدة سنتين بخلاف المعاشات، ويكون البنك مسئولا عن أية مبالغ تصرف بالمخالفة لأحكام القانون في حالة عدم قيامه بهذا الإخطار.

مادة (١٩٦)

يتحمل صاحب الشأن رسما مقداره جنيها واحدا مقابل صرف أي من الحقوق التأمينية. وفي حالة وجود قائم بالصرف عن أكثر من مستحق لا يتعدد الرسم، ويراعى في الصرف الدورى للمعاش إعتبار كل من معاش الأجر الأساسى ومعاش الأجر المتغير حقا واحدا عند تحديد رسم الصرف.

ويؤدى إلى جهة صرف المعاش مبلغ عشرين قرشا من الرسم المستحق عن كل من معاش الأجر الأساسى ومعاش الأجر المتغير، ويصرف نصف هذا المبلغ إلى العاملين القائمين بصرف المعاشات بتلك الجهات.

وإستثناء من الأحكام السابقة يكون مقدار رسم صرف المعاش جنيها واحدا بالنسبة لأصحاب المعاشات والمستحقين المعاملين بقانون المعاشات العسكرية الذين يلتزم الصندوق الحكومى بالصرف لهم ويكون قيمة المبلغ الذى يؤدى لجهة الصرف من الرسم ٤٠ قرشا. ويرحل ما تم تحصيله من الرسم أو الباقي منه بحسب الأحوال إلى حساب خاص بالجهات الآتية:

١- الصندوق المختص بالنسبة للرسوم التى تم تحصيلها ممن يلتزم هذا الصندوق بصرف مستحقاتهم التأمينية.

٢- الوزارات والأجهزة والهيئات العامة بالنسبة للرسوم التى تحصلها أى منها ممن تلتزم بالصرف لهم وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

وتخصص هذه الحصيلة لحساب العاملين القائمين بتنفيذ قوانين التأمين الإجتماعى ويتم الصرف منها وفقا للقرار الصادر وفقا للفقرة الخامسة من المادة (١٦٠) من قانون التأمين الإجتماعى.

ويراعى عدم إعادة خصم الرسم عند صرف المعاشات المتردة. وفى حالة تسوية المعاشات المتردة لينودها تتحمل حسابات الصندوق المختص بقيمة الرسم بالنسبة للمعاشات الملتزمة بها.

مادة (١٩٧)

على من يتولى صرف المعاش بموجب توكيل أن يقدم إلى الجهة التأمينية المختصة كل سنتين تبدأ من تاريخ العمل به إقرارا من الموكل على النموذج رقم (١٩٧) المرفق باستمرار سريان التوكيل.

ويلتزم الصندوق المختص بإخطار صاحب الشأن بنموذج الإقرار المشار إليه فى المواعيد المحدده.

ويعتبر تقديم الإقرار المشار إليه فى الميعاد المحدد شرطا لإستمرار صرف المعاش بموجب التوكيل.

ويتم التنسيق مع البنك المركزى لإصدار تعليماته للبنوك الخاضعة لإشرافه بعدم صرف أية معاشات من الحسابات الجارية بناء على توكيل إلا بعد إستيفاء النموذج المشار إليه.